تطور النضال السياسي لدى فرحات عباس من خلال بيان 10 فيفري 1943م.

د. عيسى بن قبي*

مدخل: لقد عرف فرحات عباس خلال فترة الثلاثينات برجل الادماج بلا منازع، إذ انصب كفاحه طيلة هذه الفترة على محاولة اقناع محيطه بوجوب تبنى هذا التوجه، كحل مثالي لإخراج الجزائر من معضلتها، وحاول أن يقنع كلا الطرفين سواء السلطة الاستعمارية الفرنسية أو الشعب الجزائري بجدوى هذا التوجه دون أن يحقق أي نجاح يذكر، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية كان من السباقين في الالتحاق بصفوف القوات الفرنسية ضد الجيش النازي لكن سرعان ما عاد الى أرض الوطن بعد استسلام هذه الأخيرة ليباشر نشاطه السياسي بعد أن اصبحت البلاد تحت سلطة حكومة فيشي بقيادة المارشال بيتان والموالية للألمان. وقد تهيأت له الظروف ليبرز على رأس الحركة الوطنية في نشاطها العلني، وذلك في ظل تغييب باقي زعمائها، سواء من أعضاء حزب الشعب الذين تعرضوا للاضطهاد، والزج بهم في السجن وعلى رأسهم زعيمهم مصالي الحاج،[1] ونفس المصير لقيه نشطاء الحزب الشيوعي.[2] أو أعضاء جمعية العلماء المسلمين، الذين انكمش نشاطهم، وفرضت الإقامة الجبرية على بعض قادتهم.[3] غير أن نشاطه بقي دون فعالية في ظل سياسة تكريس الأمر الواقع الذي انتهجتها السلطة الاستعمارية الجديدة- أي حكومة فيشي-.

وفي8 نوفمبر 1942، نزل الحلفاء بميناء الجزائر، بعد أن حطوا رحالهم بالمغرب. ولم تكلفهم عملية فرض الهيمنة على الجزائر، جهدا كبيرا، ولا خسائر تذكر فابتداء من صبيحة 9 نوفمبر 1942، أصبحت الجزائر تحت سلطة الحلفاء. غير أن الإدارة والسلطة الداخلية، لم تتغير، بل بقيت فرنسية. وزال كل وجود لسلطة فيشي.[4]

*- أستاذ محاضر ب في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

وقد اعتبر الجزائريون قدوم الحلفاء إلى بلادهم، نهاية مرحلة، وبداية مرحلة جديدة وعلقوا امالا واسعة على السلطة الجديدة في الاستجابة لمطلبهم الرامي إلى التغيير والاصلاح.

فكيف تفاعل فرحات عباس مع الواقع الجديد؟ وهل الأحداث التي عرفها العالم سواء على المستوى الوطني أو الدولي اثرت في افكاره؟ أي هل بقي متمسكا بالطرح الادماجي الذي تبناه قبل الحرب العالمية او غير من افكار؟ وقد نجد الرد على هذه التساؤلات ستبرز في تحليل مضمون المطالب التي حملها بيان **10** فيفري **1943** الموجه باسم الشعب الجزائري إلى السلطات الاستعمارية، والذي ساهم- أي فرحات عباس- في صياغته ونشره، ودافع بقوة عن مضمونه.

الجزائر ونزول الحلفاء: وصفت فترة حكومة فيشي بالمرحلة الهادئة. إذ لم تشهد أي نشاط سياسي مؤثر من طرف الجزائريين، كون الجميع كان يترقب نهاية الحرب وما ستؤول إليه من نتائج. لكنها ساهمت في المقابل، في نشر الوعي السياسي وتطويره لديهم. فبالإضافة إلى تأثيرات هزيمة فرنسا، وانسحابها المبكر من الحرب، وتخليها عن حلفائها، وما ترتب عن ذلك من فقدانها لهيبتها، وزوال أسطورة الدولة التي لا تقهر. ذلك أن الدعاية الخارجية لعبت دورا كبيرا في هذا المجال- أي نشر الوعي السياسي وتطويره-[5]، وكانت البداية متمثلة في الحملة التي قادتها دول المحور، من خلال صحفها وإذاعاتها المسموعة، كإذاعة "راديو برلين" الألمانية[6] وصحيفة "الحركة الاستعمارية" الايطالية... والموجهة إلى الشعوب الخاضعة لاحتلال دول من الحلفاء كالجزائر[7].

وفي نفس الوقت، كانت هناك دعاية موازية، صادرة عن الحلفاء، كإذاعة فرنسا الحرة من لندن، إضافة إلى راديو موسكو وواشنطن، وكلها كانت تندد بالغزو الألماني النازي، واعتدائه على سيادة الدول المستقلة، وكبته لحرية الشعوب. وتروج وتبشر في الوقت نفسه بالمبادئ التي تبناها الحلفاء، والتي صدرت في ميثاق الأطلسي. ومن ضمنها حق الشعوب في تقرير المصير، والمستمدة أصلا من مبادئ الرئيس ولسن. زد على هذا، عودة المجندين إلى أرض الوطن، بعد أن ساهم تجنيدهم في إخراجهم، من العزلة المفروضة عليهم، واحتكاكهم بالعالم الخارجي في أوروبا. غير أن هذه المؤثرات، لم تترجم إلى نشاط سياسي مؤثر من قبل الجزائريين، في عهد حكومة فيشي، ولكنها دفعتهم إلى تتبع التطورات الخارجية، وتفاعلات الحرب العالمية المشتعلة باهتمام كبير، ومدى تأثير ذلك على بلادهم، مترقبين الفرصة المواتية لبعث نشاطهم السياسي،

وحركتهم المطلبية[8]. ووفقا لرأي عباس فإن "هذا ما يفسر الحماس، الذي اندلعت نيرانه في قلوب الجزائريين، غداة نزول الأمريكان والانجليز في شمال إفريقيا سنة 1942[9].

وفي ظل هذه الظروف، نزل الحلفاء بالجزائر. وعوضت حكومة فرنسا المقاومة، بقيادة الجنرال ديغول de Gaulle المتواجد بلندن والأميرال دارلان Darlan المتواجد بالجزائر قبل أن يخلفه الجنرال جيرو Geraud، سلطة فيشي. وقد حاولت السلطة الجديدة، إعادة بعث الروابط مع السكان المسلمين، مبشرة إياهم بعهد جديد، دون أن تفصح عن برنامج إصلاحي واضح المعالم، مع حرصها الشديد على المحافظة على وحدة إمبراطورية فرنسا الاستعمارية. ويبدو أن سياسة التودد الظاهري، التي أبدتها تجاه الأهالي، لم تكن سوى محاولة لكسب ودهم وتأييدهم. ففي ظل التطورات الجديدة، وموازين القوى التي فرضت نفسها على الساحة الدولية. وسعيا منها لاسترداد مكانة فرنسا، وإعادة هيبتها المفقودة على الساحة الدولية، بما يمكنها من حفظ ماء الوجه، وإيجاد صوت مسموع داخل التحالف، من أجل حفظ مصالحها مستقبلا، كان لزاما عليها المساهمة بفاعلية في الحرب، بعد تجدد القتال. فوجدت نفسها مرة أخرى، في حاجة إلى الجزائريين ودعمهم. وتبعا لذلك، دعا في 11 ديسمبر 1942 دارلان Darlan، مسلمي شمال إفريقيا- ومن ضمنهم الجزائريين- للكفاح، إلى جانب فرنسا ضد المحور. وعقب هذا الكفاح الذي ستكون نتيجته الحتمية هي النصر "فرنسا لن تنسى واجباتها اتجاه المسلمين".[10]

فرحات عباس والسلطات المسؤولة في الجزائر: وبالنسبة لفرحات عباس، فإن تجربته القصيرة، مع حكومة فشي جعلته يقتنع أكثر من أي وقت مضى، بالتخلي عن التوجه الإدماجي، والاقتراب أكثر من أصحاب التوجه الوطني الانفصالي، ولو بشكل معتدل فرغم نضالاته المستمرة، إلا أنه إلى غاية تلك الفترة، لم ينجح في بلوغ أهدافه المسطرة، حتى قال عنه الحاكم العام للجزائر شتال chatel، بأنه يراه "عنصرا جيدا، وهو دائم السعي وراء مثله، دون أن يتمكن من بلوغها"[11]. وبعد أن فقد كل أمل في حكومة فيشي، ويئس من وعودها، وبقي كغيره من الجزائريين يترقب التطورات الخارجية، من خلال تفاعلات الحرب العالمية الثانية، والتي لم يكن الجزائريون بمنأى عن تأثيراتها. وبدأ يتطلع إلى قدوم الحلفاء، خاصة في ظل المبادئ التي لوحوا بها، والتي أعلنوا عنها من خلال ميثاق الأطلسي. ويذكر أن اتصالاته بممثل

الأمريكيين في الجزائر السيد روبرت مرفي **Robert Murphy**، كانت سابقة لحلول الحلفاء بالجزائر، وتمت في عدة مناسبات، وكان آخرها يوم **7** نوفمبر**1942**؛ أي يوم واحد قبل نزول قوات الحلفاء- رغم أن فرحات عباس نفسه، لم يكشف عن هذه الاتصالات- وطرح عليه سؤالا حينها مفاده "ما هو موقف الحكومة الأمريكية من جزائر مستقلة ذاتيا. فرد عليه، بأن أمريكا تتعاطف بشكل عام، مع كل رغبات الاستقلال. ولكن هدفنا الحالي في إفريقيا، محصور في إطار الحرب. ولنا غاية واحدة، هي هزيمة النازية. وأضيف أننا نعول على كل أصدقائنا لتحقيق ذلك".[12]

ومع نزول الحلفاء في **8** نوفمبر **1942**، وتمكنهم من فرض سلطتهم على الأرض، بدت كل الظروف مواتية لبعث الحركة المطلبية الخاصة بحقوق الجزائريين. خاصة بعد النداء الذي وجهته السلطات الفرنسية الجديدة للجزائريين، من أجل التجنيد والالتحاق بصفوف القتال. فأراد فرحات عباس أن يربط مشاركة الجزائريين، في الحرب إلى جانب الحلفاء، بالتزام صريح من فرنسا، للقيام بإصلاحات سياسية لصالح الأهالي، والتي سبق وأن عبروا عنها في مختلف المناسبات.[13]

ويبدو أن فرحات عباس في هذه المرحلة، قد فضل التحرك الجماعي، كونه أدرك محدودية النشاط الفردي، من خلال تجربته مع حكومة فيشي، بعد استقالته من فدرالية المنتخبين المسلمين لناحية قسنطينة. وبدأ يعمل على تجميع المناضلين الجزائريين. وفي هذا الصدد تذكر المصادر الرسمية الفرنسية، أن كل الظروف كانت مواتية، من أجل معاودة الاتصال مع المنتخبين، للقيام بحركة جماعية. ولم يكن ينقص سوى مناسبة للقاء. ونفس المصادر تذكر، بأن هذه الفرصة، قد وفرتها- عن غير قصد- السلطات الفرنسية، حين استقبلت أربعين شخصية من أعيان الجزائر، (مستشارين وطنيين ومستشارين عامين وأعضاء في اللجنة المالية وباش أغوات وشيوخ زوايا...) من ضمنهم فرحات عباس والدكتور سعدان. وكان ذلك بمناسبة عيد الأضحى في **21** ديسمبر **1942** من طرف الجنرال جيرو **Giraud**، وفي اليوم الموالي من طرف الأميرال دارلان **Darlan**. ويبدو أن القادة الفرنسيين استغلوا هذه المناسبة لدعوة أعيان الجزائر من أجل دعم فكرة تجنيد الجزائريين لمواصلة الحرب إلى جانب الحلفاء. وبنفس المناسبة اجتمع فرحات عباس مع عدد من المنتخبين وترجمت نتائج هذا التحرك بسرعة، حيث

بعد أيام من ذلك، تم تحرير رسالة إلى "السلطات المسؤولة" باسم "ممثلي مسلمي الجزائر" والتي يبدو أن الصياغة كانت من طرف فرحات عباس، وقاضي عبد القادر، وعقب إمضائها سلمت إلى السلطات العليا في الجزائر في 20 ديسمبر1942[14].

لقد ولدت هذه الرسالة، هلعا شديدا لدى السلطات الفرنسية، وقابلوها برفض مبدئي، كونها غيبت الإطار الفرنسي، سواء في العنوان، أو في المضمون. فقد أدركوا مباشرة دلالاته الخطيرة، فهي من جهة تنفي وجود سلطة فعلية لفرنسا في الجزائر، كما أنها من جهة أخرى، تطرق باب التدويل للمشكلة الجزائرية. وكل هذا من شأنه، أن يزرع الرعب والخوف في نفوس الفرنسيين، ويجعلهم يتخوفون حول مستقبل وجودهم في مستعمرتهم. ويبدو أن فرحات عباس ورفقاءه، لم يكن هدفهم من خلال هذه الحركة، تجاهل فرنسا كليا، كونهم أرسلوا المذكرة إلى ممثلها. ولكنهم حاولوا في الوقت نفسه، أن يشركوا أطرافا أخرى في سلطتها بالجزائر، وهم الحلفاء، وبالتالي عدم انفرادها بتحديد مستقبل البلاد. ولعل فكرة الاحتكام إلى مبادئ ميثاق الأطلسي، لم تكن غائبة عن هذه المبادرة.

وأمام هذا الموقف الفرنسي، وبعد يومين من ذلك، عاود فرحات عباس توجيه نفس الرسالة، ولكن تحت عنوان "إلى السلطات الفرنسية" وبخلاف النص الأول، فإن الحديث عن الاندماج السياسي للجزائريين، لا يخرج عن الإطار الفرنسي[15].

والمقارنة في هذا الصدد مفيدة بين النصين، حسب رأي شارل أندري جوليان فالأول يتغافل عن ذكر سلطة فرنسا السياسية، والثاني يقر ببقاء الجزائر في الإطار الفرنسي، لكنه لا يشرك الفرنسيين في تحرير النظام الخاص بالمسلمين. وهو ما يجردهم بالفعل من أحد اختصاصاتهم الأساسية. أما من حيث اللهجة المستعملة، فهي لجفافها متباينة، مع ما ورد في الرسالة الموجهة للمارشال "بيتان" من عبارات الاحترام. فالحضور الأمريكي أعطى التحرير صبغة احتلال أجنبي، أكثر من استرجاع فرنسا لنفوذها. فأوحى للوطنيين بأوهام، كانوا على وشك الانخداع بها.[16]

وقد حظيت الرسالة باهتمام كبير من طرف الإدارة الفرنسية، وعلى رأسها الحاكم العام شتال **Chatel**. واعتبرت كجرس إنذار، من أجل تدارك الوضع، والنظر بجدية أكثر لمطالب الأهالي. وأهم ما جاء فيها، هو دعوة فرنسا لمسايرة التطورات العالمية، ومعاملة المسلمين في

الجزائر، بنفس المعايير التي ستعامل بها باقي الشعوب، التي أسهمت في الحرب العالمية إلى جانب الحلفاء، وفقا للقواعد التي صرح بها رئيس الولايات المتحدة. وأن الشعب الجزائري المحروم من أدنى حقوقه، مستعد للمساهمة في عملية تحرير فرنسا، على أن تعبر هذه الأخيرة عن إرادتها في الإصلاح، عن طريق أفعال ميدانية وآنية، والمطالبة بدعوة المنتخبين المسلمين، وممثليهم المؤهلين للتنظيمات الإسلامية في إطار مؤتمر يهدف، إلى وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين.[17]

لقد اعتبرت السلطات الفرنسية هذه الرسالة، ومن خلال الطريقة التي صيغت بها، والعبارات القوية التي تضمنتها، دليلا على استفاقة الوعي المطلبي، في إطار" اتحاد مقدس للمسلمين من أجل الحصول على إصلاحات"[18]

وفي غياب أي رد من السلطات الفرنسية، عمد فرحات عباس في **16** جانفي **1943** إلى مراسلة الحاكم العام الجديد بيروتون **Peyrouton**، ليذكره بالمراسلة السابقة، وبغياب الرد عليها. ومما جاء في مضمونها" منذ **8** نوفمبر وفرنسا غائبة" وقد أرفقت بقائمة تضم الخمسة وأربعين شخصية إسلامية، المقترحة للمشاركة في الندوة السالفة الذكر.[19] إن توقيت الرسالة ومضمونها، يحمل أكثر من دلالة. ففرحات عباس أراد من خلالها التأكيد، على عزم وإصرار الجزائريين لتحقيق مطالبهم، وفي نفس الوقت، أراد أن ينبه بأن فرنسا لن تسترجع سلطتها في الجزائر، ما دامت غائبة وعاجزة عن التعامل مع مطالب رعاياها.

صياغة بيان الشعب الجزائري: رغم كل هذا الحراك والمراسلات، إلا أن السلطات الفرنسية استمرت في سكوتها عن مطالب المنتخبين الجزائريين، وتجاهلها لها. وبدت غير مدركة، أو آبهة بالتطورات التي يشهدها العالم، وبالوعي السياسي المتنامي لدى المسلمين في الجزائر. ولكن فرحات عباس، الذي كان مصرا على بلوغ أهدافه مهما كلفه الأمر، وإزاحة كل العقبات التي توضع أمامه، مستغلا في ذلك تجدد نشاط النخبة الجزائر، ومناخ التحرر الذي يسود العالم، مع تقدم الحلفاء في حربهم على حساب دول المحور. قرر تجاوز السلطات الفرنسية، وكسر جمودها وسكوتها. ودعا المنتخبين المسلمين إلى اجتماع في **7** فيفري **1943**. وقام هو شخصيا بتوجيه الدعوات للمعنيين، بهدف تحضير مشروع لأرضية مطالب، يتم من خلالها تسطير برنامج شامل لترقية الشعب الجزائري، واسترجاع حقوقه.

ويذكر فرحات عباس في هذا الصدد، أن الاجتماع الذي دعا إليه، تم "في مكتب الأستاذ بومنجل، وحضره كل من السادة: تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية، وغرسي أحمد نائب مالي، وقاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين، والدكتور عسلة حسين، عضو حزب الشعب الجزائري، والشيخ العربي التبسي والشيخ خير الدين والشيخ توفيق المدني من جمعية العلماء، والدكتور بن جلول، وفرحات عباس، ومحمد الهادي حمام رئيس جمعية الطلبة، والدكتور سعدان مستشار عام. واتفق هؤلاء النواب، على خطة مبدئية، وقرروا نشر ميثاق جديد، يتضمن مطالب الشعب الجزائري. فكلف عباس بتحريره. وعقب ذلك، عاد إلى مدينة سطيف، وهناك قام بتحرير" بيان الشعب الجزائري".[20]

وحسب المصادر الرسمية الفرنسية، فإن هذا الاجتماع الذي دعا إليه فرحات عباس، منع بقرار من الحاكم العام، وتم تبليغه للمعنيين. ولعل مرد هذا القرار، هو التخوف من نتائج هذا التحرك الجماعي، ومحاولة إجهاضه في مهده. ذلك أن التقارير الأمنية الفرنسية ذكرت، بأن هذه اللقاءات المتكررة للمنتخبين المسلمين، أحدثت ضجة كبيرة في الداخل، ونبهت على أن تطور المناخ السياسي، قد يؤدي إلى حالة تشبه وضعية الحرب.[21] وتبعا لذلك يبدو أن الاجتماع الذي تم في مكتب الأستاذ بومنجل، لم تعط له الصفة الرسمية. وتم في عجلة، حتى لا تكتشف حقيقته السلطات الفرنسية. وقد يفسر هذا، عدم تحرير البيان في حينه، وتكليف فرحات عباس بإنجازه، فور عودته إلى مقر إقامته بسطيف.

لم تنقض مدة شهر؛ أي في 10 فيفري 1943، حتى اكتملت صياغة البيان. ويذكر فرحات عباس أن المصادقة على نصه، كانت بالإجماع، من طرف جميع نواب الشعب الجزائري "الحقيقيون" كما وصفهم، ولعل ذلك لتمييزهم عن أولئك الذين لم يندمجوا في هذا الجهد الجماعي، ويضيف بقوله: "أنني لم أكتف بتحرير البيان، بل أخذت عصا الترحال، وجلت في الجزائر طولا وعرضا، وعرضته على مصادقة جميع النواب الجزائريين".[22] وبالفعل فقد انتقل إلى كل من الجزائر، والبليدة (أورليونفيل)، وميزوكاري، وقسنطينة، وعين تموشنت، وهران، وسيدي بلعباس[23]...، وقد تكون هذه الطريقة في المصادقة على البيان، هي حيلة ابتكرها عباس، ليتجنب عقد مؤتمر عام، قد يثير السلطات الفرنسية، ويدفعها إلى منعه، مثل ما حدث في اللقاء السابق. وفي نفس الوقت أكد من خلال سعيه هذا، حرصه الشديد على إضفاء

الطابع الوطني على هذه الوثيقة. كما يلاحظ أن الإمضاءات متباينة زيادة و نقصانا بين عدة وثائق، فهناك من وجد فيها عدد الممضيين ب 21[24] وأخرى 45 ممضي[25] وثالثة 46 ممضي... وقد نجد تفسيرا لهذا التباين من خلال العبارة التي وردت في نهاية القائمة التي أوردها فرحات عباس لاحقا، في نشرية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إذ ورد في نهاية الصفحة التي تضمنت قائمة الممضيين على البيان ما يلي:" أدرجنا فقط، قائمة الأعضاء الذين أمضوا البيان، قبل تسليمه في 31 مارس 1943 إلى الوالي العام للجزائر، وإلى الأمم المتحدة الممثلة بالجزائر، في هذا التاريخ".[26]

وهذا ما يوضح بأن عملية جمع الإمضاءات استمرت، حتى بعد تسليم البيان للسلطات الفرنسية، بهدف توسيع قاعدة متبنيه.

وفي يوم 31 مارس 1943، قام وفد يمثل المنتخبين المسلمين أصحاب المبادرة، يقودهم فرحات عباس، بتقديم بيان الشعب الجزائري للوالي العام بيروتون Peyrouton.[27] وفي اليوم الموالي، تم تبليغ نفس البيان، إلى كل من ممثلي الولايات المتحدة، وإنجلترا، وروسيا. وبعث به إلى لندن، مكان تواجد الجنرال ديغول، وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة.[28] وقد ولد هذا البيان، غضبا شديدا لدى الوالي العام، غير أنه تظاهر بالموافقة المبدئية عليه، ووعد بأن يأخذ مضمونه بعين الاعتبار، ويجعله مستقبلا كأساس لدستور الجزائر.[29] ذلك أن السلطة الفرنسية، لم تكن في تلك المرحلة، في وضع يسمح لها باستعراض قوتها، وإبداء رفضها المطلق بشكل مباشر. فكان الهم الوحيد للوالي العام الجديد، وسلاحه المتوفر هو ربح الوقت.[30]

وقد نص البيان على ما يلي: أكد في البداية على غياب سلطة فرنسا عن الجزائر، واعتبر هذه الأخيرة خاضعة للاحتلال الأنجلو أمريكي. واتهم فرنسيي الجزائر بمختلف توجهاتهم السياسية، بالتنافس والسعي نحو السلطة، وفي المقابل إهمال وتناسي الجميع، لثماني ملايين من سكان البلاد، وهم السكان الأصليون المسلمون. وهذا ما دفع ممثليهم، إلى أخذ زمام المبادرة، للدفاع عن حقوقهم من خلال هذا البيان: ثم ذكر بأن الدفاع عن الحرية، في الحروب الحاسمة، تشارك فيه كل الشعوب، ولكن المستضعفة منها، تغيب وقت الغنيمة، المتمثلة في نيل الحرية. غير أن الشعب الجزائري، يرفع صوته منددا بالاستعمار، وقرر تجاوز هذه الوضعية.

وقدم بعد ذلك عرضا تاريخيا شاملا عن الوجود الفرنسي في الجزائر منذ 1830، وسياسته الاستعمارية المطبقة منذ ذلك الوقت، ونتائجها الكارثية على السكان الأصليين للبلاد، والذين مازالت حقوقهم مهضومة إلى يومنا هذا، و مطالبهم مغيبة، رغم تضحياتهم الجسيمة، ملمحا بعد ذلك إلى التطور النوعي، الذي طرأ على مطالب الجزائريين "بقوله" "لقد مضت الساعة، التي يطلب فيها المسلم الجزائري، أي شي سوى أن يكون جزائريا مسلما. منذ إلغاء مرسوم كرميو خاصة. حيث أصبحت الجنسية والمواطنة الجزائريتان، توفران للمسلم الجزائري، قدرا وافرا من الأمن، وتعطيان حلا واضحا ومنطقيا، لمشكلة تقدمه وتحرره".

وتم الاستناد كذلك إلى تصريح الرئيس ولسن باسم الحلفاء، واتخذه كمرجعية في تحديد الحقوق، من خلال قوله" إن حقوق كل الشعوب ستحترم، صغيرة كانت أم كبيرة، عند تنظيم العالم الجديد".

ولخصوا مطالب الشعب الجزائري فيما يلي:

1- استنكار الاستعمار، والمطالبة بإزالته.

2- المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الجزائري.

3- منح الجزائر دستورها الخاص (خارج إطار الدستور الفرنسي)، يضمن لسكانها المشاركة الفعلية في تسيير بلادهم، وفقا لأسس ديمقراطية، مع احترام ثوابتهم وخصوصياتهم الثقافية. وتمكينهم من العيش الكريم، مع التأكيد على حرية العبادة لكل السكان. وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.

4- إطلاق سراح كل المساجين السياسيين، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية وفي مقابل هذا ستساهم الجزائر بفعالية، في عملية التحرير التي يخوضها الحلفاء. مع إصرار الشعب على عدم تكرار تجربة الحرب العالمية الأولى.[31]

لقد جاء هذا البيان، كثمرة للمجهودات التي قام بها فرحات عباس. فهو الذي بادر بدعوة المنتخبين المسلمين، وكان له فضل صياغته، وتحقيق الإجماع عليه. وبالإطلاع على مضمونه، يمكننا الوقوف عند جملة من القضايا التاريخية: فمضمون البيان، وبالنظر إلى الشخصيات التي صادقت عليه، يمثل محطة حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، وتطور نضالها في مواجهة الاستعمار الفرنسي. فأول ما يلفت الانتباه، هو الانتماءات السياسية المتعددة

لأصحاب هذا البيان. فإلى جانب أعضاء النخبة الجزائرية ــ بما فيها بعض المتجنسين ــ أمثال بن جلول، وفرحات، وسيسبان، والتي كانت تتبنى التوجه الإدماجي، نجد هناك أعضاء من التيار الإصلاحي؛ أي من جمعية العلماء، أمثال توفيق المدني، والعمودي. وإلى جانبهم، هناك أصحاب التيار الاستقلالي، من المنتمين إلى حزب الشعب، مثل مفدي زكرياء، وعسلة حسين والدكتور الأمين دباغين.[32] وهذا رغم غياب رئيس الحزب بسبب اعتقاله. وبالتالي مثل هذا البيان ثاني أكبر تجمع لتيارات الحركة الوطنية بمختلف أطيافها، حول لائحة مطلبية مشتركة، بعد ذلك التجمع الذي حدث في إطار المؤتمر الإسلامي لسنة 1936، غير أنه يتميز عن هذا الأخير، بكونه ضم أعضاء من التيار الاستقلالي، وفي المقابل لم يحض بتأييد الحزب الشيوعي الجزائري، والذي بقي وفيا لسياسة الإدماج، معتبرا أصحاب التيار الوطني، مدافعين عن البرجوازية العربية. وإلى غاية 1943، كان عمار أوزقان يردد في خطاب موريس توريس Maurice Thorez الذي ألقاه في الجزائر عام 1939 "الجزائر أمة في طور التشكيل، أين سيصبح شعبها خليطا، من عناصر ذات أصول أوروبية، وعربية، وبربرية، والذين سيندمجون إلى درجة أنهم سيكونون جنسا جديدا، ولكن هذه الأمة لم تنضج بعد"[33] ومهما يكن من أمر، فإن البيان اعتبر مكسبا وطنيا مهما، ومثل في وقته، همزة وصل ثابتة، بين طموحات مختلف التيارات السياسية الوطنية في الجزائر. وكان كما قال السيد أحمد بومنجل: "تعبيراً عن مصالحة أملتها التجربة والظروف"[34]

وقد قام فرحات عباس بدور أساسي، للوصول إلى هذا المستوى من التوافق، بين مكونات الحركة الوطنية. وبدا جد حريصا على فكرة العمل الجماعي، ومخاطبة الطرف الآخر- أي السلطات الفرنسي- بصوت واحد، حتى لا يجزأ المناضلون إلى معتدلين ومتطرفين، وبالتالي يفتح ثغرة للتملص من هذه المطالب. ولم يكن من السهل تحقيق هذا الانجاز، فقد اضطر فرحات عباس إلى تقديم بعض التنازلات، وتخفيف سقف المطالب، أمام المعارضة التي واجهها من طرف بعض رفقائه، الذين لم يستسيغوا فكرة تجاوز السلطة الفرنسية في الجزائر، فحسب ما أورده مركز الأخبار والدراسات التابع لولاية قسنطينة آنذاك، فإن هذا البيان تم تسليمه بعد تعديله، كونه في النسخة الأصلية تجاهل السلطة الفرنسة، فكان موجها إلى الأمم المتحدة ــ أي الحلفاء ــ غير انه في الاجتماع الذي جمع عددا من منتخبي ناحية قسنطينة في 11 مارس 1942

تم تعديله، وذلك بتوجيه الخطاب إلى "السلطات المسؤولة".[35] وتم ذلك بمبادرة من الأستاذ سيسبان، ومجموعة من المنتخبين الذين دعموا رأيه.[36] ورغم هذا التعديل فقد تم الاحتفاظ بالطابع الثوري للبيان، حتى يضمن وجود أعضاء من حزب الشعب إلى جانبه، خاصة وأن المشاورات في هذا الاتجاه لم تنقطع، بينه وبين ممثل هذا الحزب بالشرق الجزائري الأمين دباغين.[37]

2- إن إرسال نسخة إلى القاهرة، فيه الكثير من الرمزية، ذلك أن هذه الدولة المصرية تمثل أكبر دولة عربية مستقلة، من حيث السكان والموقع، وإعلامها بالبيان يعبر عن تمسك أصحابه بالبعد العربي للجزائر. وفي ذلك تأكيد على التوجه الجديد القائم على نبذ فكرة الجزائر فرنسية، وفي نفس الوقت شكل وجها من أوجه تدويل المشكلة الجزائرية.

3- لقد مثلت المطالب التي تضمنها البيان، خاصة في نسخته الأصلية، قبل تعديلها، تطورا جذريا في أفكار فرحات عباس، وتوجهاته السياسية، بوصفه صاحب المبادرة ومحرر نصها، حيث تخلى عن كل الطروحات الإدماجية، التي طبعت أفكاره قبل هذا التاريخ، خاصة في مرحلة الثلاثينات وما سبقها، لينتقل ليس إلى الطرح الفدرالي، بل لامس المطلب الاستقلالي، ذلك أن المقارنة بين الصيغ الواردة في النسخة الأصلية من البيان، وبين تلك الواردة في النسخة المعدلة بتاريخ **11** مارس **1943**، تكشف لنا المستوى المتقدم الذي بلغه هذا المناضل في مطالبه الوطنية. وهي نفس القناعة التي وردت في التقارير الرسمية الفرنسية[38]

فالبيان الأصلي كان موجها إلى "الأمم المتحدة"، وفي ذلك تدويل واضح للقضية الجزائرية، ومحاولة لنقل سلطة القرار خارج الإطار الفرنسي، أو على الأقل الحيلولة دون انفرادها به. وحتى بعد التعديل، بقي نفس التوجه قائما، من خلال إرساله إلى "السلطات المسؤولة" بدل "فرنسا".

كما ورد أيضا في النص الأصلي، المطالبة بإقامة مجلس سيادي، يشرف على الجزائر، مشكل من ممثلي"الأمم المتحدة"، مما يعني إزالة لسلطة فرنسا في الجزائر. وقد عوض بعد التعديل بمطلب، وجوب منح حق تقرير المصير للجزائريين. وهو مطلب لا يعني سوى الاستقلال، كون الغالبية الساحقة منهم ـــ أي الجزائريين ـــ انحازت إلى التيار الاستقلالي في ذلك الوقت، وذلك باعتراف السلطات الفرنسية نفسها.

وتمت المطالبة في البيان الأصلي بتكوين حكومة مؤقتة، مشكلة من أفراد الشعب الجزائري، مما لا يدعو إلى الشك بأن الحكومة الدائمة، التي ستتشكل لاحقا، لن تكون إلا حكومة مستقلة، بشكل كامل، وحتى العبارات التي عوضت هذه الصياغة في البيان المعدل، لم تبتعد كثيرا عن هذه الفكرة، حيث ورد مطلب المشاركة الآنية والفعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم، مثل ما طبقته

بريطانيا، والجنرال جورج كاترو **Georges Catroux** في سوريا ولبنان، والمارشال بيتان والألمان في تونس.

لقد غابت في البيان الأصلي عبارات التودد والثناء، والتي اعتاد فرحات عباس تضمينها رسائله لفرنسا، ليميز من خلالها، أصحاب التوجهات المعتدلة في السلطة الفرنسية، معتقدا بأنهم مدعمون للجزائريين في مطالبهم، عن أصحاب التوجهات المتطرفة، الذين اعتادوا معارضة الإصلاحات، والوقوف إلى جانب المستوطنين. بل وردت عبارات جد حادة، خالية من كل مجاملات، قبل أن يتم إلغاؤها مثل: الظلم التعسف، الخيانة، العبودية، نظام السيف. ورغم هذه التعديلات، فإن البيان حافظ على نبرته الحادة، وسقفه العالي في المطالب دون ليونة.

وهكذا فإن فرحات عباس، ورغم الضغوطات التي مورست عليه، من طرف بعض رفقائه، الذين بقوا آنذاك متمسكين بالعمل داخل الإطار الفرنسي، إلا أنه بدا رافضا بشكل قاطع، للعودة إلى سياسة الإدماج. واعتقد أن الظروف الدولية الحالية مناسبة في ظل وجود الحلفاء من انجليز وأمريكان، وتقلص سلطة فرنسا للانتقال إلى المطلب الأساسي، وهو الاستقلال دون أن يعبر عنه صراحة وعدم الاكتفاء بسياسة الخطوات القصيرة، التي اعتاد عليها. ولكن فرحات عباس بتبنيه لهذا البيان ومطالبه الجريئة، لم يصدر عنه أي تهديد، باستعمال العنف والقيام بثورة مسلحة لتحقيقها. وبالتالي فهذا المناضل قد طور من مطالبه في اطار الحركة الوطنية وأصبح من خلالها أقرب لأصحاب الطرح الراديكالي الاستقلالي دون أن يتخلى عن أسلوبه السياسي السلمي كمنهج في التغيير.

الهوامش:

***- Montagnon Pierre, Histoire de L'Algérie – Des origines à nos jours-, éd Pygmalion Gérard Watelet, (S.D) Paris. P 236**

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت**1992**، ط**1**، ج**3**، ص **180.**

3- Yacono Xavier, Histoire de l'Algérie, éd, de L'atlanthrope, Paris 1993. p 334

4-Claude Martin, Histoire de l'Algérie française, Centre Français d'édition et de diffusion Robert Laffont, 1979. p 71-72.

5- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب. **(ب ت)**، ص**166.**

6- سعد الله، الحركة الوطنية، ج**3**، مرجع سابق، ص**194.**

-7: AOM " servisse générale de l'information en Algérie". Boite N°GGA 16H /61

8- سعد الله، الحركة الوطنية، ج**3**، مرجع سابق، ص**194-.**

9- فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص**166.**

10 - André Nouchi, op.cit Nouchi, L'Algérie amère, éd. La maison des sciences de l'homme, Paris1995. p 163.

11 - Amar Naroun, Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté, Dnoel, Paris, France 1961. p 87.

12 - Ch-R. Ageron, « Ferhat Abbas et l'évolution politique de L'Algérie musulmane pendant la deuxième guerre mondiale, » Revue D'histoire Maghrébine, Tunis, , N°4, juillet 1975, P138.

13 - Nouchi, op.cit, p 164.

14 -AOM, CIE-A ; Rapport "Ferhat Abbas et sa politique",adressé par Le Préfet d'Alger à Monsieur le Ministre Plénipotentiaire gouverneur générale de l'Algérie le 27 février 1945. boite N° GGA 8CAB/159.

15-Yacono Yacono op.cit. , p 337.

16- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976 ص 313.

17-Valette Jacques, La France et L'Afrique, éd SEDES Paris1993, p58.

18-AOM, CIE-A ; Rapport "Ferhat Abbas et sa politique", adressé par Le Préfet d'Alger à Monsieur le Ministre Plénipotentiaire gouverneur général de l'Algérie, le 27 février 1945. boite N° GGA 8CAB/159.

19- AOM, Ibid.

20- فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 167.

21- AOM, Rapport du préfet d'Alger adressé au gouverneur général d'Algérie le 27 /02/1945. boite N° GGA 8cab/159.

22 - فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 170

23-AOM, CIE-A ; Rapport "Ferhat Abbas et sa politique", adressé par Le Préfet d'Alger à Monsieur le Ministre Plénipotentiaire gouverneur général de l'Algérie, le 27 février 1945. boite N° GGA 8CAB/159.

24 - سعدا لله، الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص272. نقلا عن القائمة الموجودة في كتاب بول ساراسيس (الأزمة الجزائرية).

25- AOM, Boite, N° 93/4159

26-Ferhat Abbas, du Manifeste A La République Algérienne, brochure de l'UDMA. éd <<Libération>> Alger 1948,P 42- 43.

27 - Abderrahmane Kioune, Moments du mouvement national, Ed Dahleb 2009. p 60.

28- فرحات عباس، مصدر سابق، ص 173.

29 - Martin, op.cit.T 2, p7.

30- Ben Yousef Ben Khedda, Les origines du premier novembre 1954.,Ed Houma, Alger 2009, 3ème édition, p83.

31 - AOM. Manifeste du peuple algérien, Boite N° 93 /4159

32- قداش، قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر،2008.ج2، ص918

33- Ch. R . Ageron, Revue d'histoire Maghrébine, N°4, juillet 1975 P134.

34- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص38.

35- AOM.CIE-C « première copie du manifeste du peuple algérien Boite N° 93 /4159

36-AOM. CIE-C ; Renseignement (Situation générale – morale des populations musulmanes) 13mars 1943 boite N°93 /4159.

37- Youcef Beghoul, Le manifeste du peuple algérien. Ed Dahlab Alger 2007, p 106.

38-AOM, CIE-C ; Note sur la question des revendications musulmanes, 11juin 1943. boite, N° 93/4159.